

واقع الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011، 2021) على ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي

The reality of financial inclusion in Algeria during the period (2011, 2021) in the light of the global index of financial inclusion

آسيا قاسيمي

جامعة البويرة، (الجزائر)

a.kacimi@univ-bouira.dz

ملخص:	معلومات المقال
يهدف هذا البحث إلى تحليل بعض المؤشرات الأساسية للشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2021، واقتراح العوامل المساعدة على تعزيز الاشتغال المالي في ظل الإصلاحات التي يشهدها القطاع المالي. وقد خلصت الدراسة إلى أن معدلات الشمول المالي المسجلة في الجزائر مقبولة إلى حد ما، ولكنها دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بنظيراتها النسب العالمية، الأمر الذي يستلزم ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية تتمحور حول تطوير البنية التحتية المالية.	تاريخ الارسال: 2022/10/25 تاريخ القبول: 2024/01/20 الكلمات المفتاحية: ✓ الشمول المالي ✓ التثقيف المالي ✓ الخدمات المالية
Abstract :	Article info
<i>This research aims at analyzing some of basic financial inclusion indexes in Algeria during the period 2011-2021, and to suggest supporting factors that promote financial inclusion in light of the current reforms in the financial sector.</i> <i>The study concluded that the rates of financial inclusion recorded in Algeria are quite acceptable, but they are under the required level when compared to their global counterparts. Therefore, it is necessary to adopt a national strategy that focus on the development of financial infrastructure.</i>	Received 25/10/2022 Accepted 20/01/2024 Keywords: ✓ Financial inclusion ✓ Financial education ✓ Financial services

. مقدمة:

يلعب القطاع المالي دور حيوي في تحقيق التنمية الشاملة في مختلف دول العالم، وشهد مثله مثل كافة القطاعات تغيرات وتطورات متلاحقة على غرار طفرة الثورة التكنولوجية، التي كان لها التأثير في نوع وكم الخدمات والمنتجات المالية، وظهور مصطلحات جديدة في قاموس الاقتصاد كالشمول المالي، فهذا الأخير اخذ حيز من أهمية خاصة بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية 2007، التي كشفت الستار عن خلل هيكلي في النظامين المالي والمصرفي العالميين، والاختلاف الكبير بين الدول النامية والمتقدمة فيما يتعلق باستخدام الحسابات المالية الرسمية، وارتفاع نسب الاستبعاد المالي، ومن هنا ادرك قادة مجموعة العشرين G20 خلال عام 2010 ضرورة تبني الشمول المالي كدعامة أساسية في جدول اعمال التنمية، كما خططت حذوها العديد من الدول عن طريق استراتيجيات مالية واتخاذ خطوات فعالة في هذا المجال، نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف رفع فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

1.1 إشكالية البحث

الجزائر من بين الدول التي عملت على دعم وإرساء مفهوم الشمول المالي في الاقتصاد الوطني، لما يمثله من بعد هام في استراتيجية التنمية الشاملة، ولما له من أثر على الاستقرار المالي والاجتماعي. وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو مستوى الشمول المالي في الجزائر وفق لبيانات مؤشر الشمول المالي لسنة 2021؟

للإجابة عن السؤال الرئيسي، سيتم الاعتماد على الفرضية التالية:

2.1 فرضية الدراسة

استطاع القطاع المالي في الجزائر خلال العشرة سنوات الاخيرة أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي.

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للتعرف على تطبيقات الشمول المالي وأهميته والفوائد المتحققة، ومسؤولية البنوك على تعزيزه من خلال حزمة الخدمات المالية المقدمة، والوقوف على مدى تمتع القطاع المالي في الجزائر بالمرونة والقدرة على تطبيق الشمول المالي خلال الفترة الأخيرة.

4.1 منهج الدراسة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وبلوغ تطلعات الدراسة والإجابة على إشكالية البحث، سوف نعتمد استخدام المنهج الوصفي لاستعراض أهم المتغيرات المتعلقة بالشمول المالي ومقوماته، وعلى المنهج التحليلي بهدف تحليل مختلف مؤشرات الشمول المالي خلال فترة الدراسة واسقاطها على الحالة الجزائرية، بالإضافة الى أسلوب المقارن بين الجزائر والعالم في يخص هذه المؤشرات العالمية، وهذا بغية الوصول إلى نتائج منطقية.

5.1 محاور الدراسة.

بغية الإحاطة بموضوع الدراسة قسمنا محتواها إلى محورين:

- المحور الأول: الشمول المالي ومسؤولية المؤسسات المالية عن تعزيزه.
- المحور الثاني: تحليل وضعية الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة (2011، 2021)

2. الشمول المالي ومسؤولية المؤسسات المالية عن تعزيزه

من أجل نشر وإيصال الخدمات المالية لفئة ذوي الدخل المتدني والفقراء المنتشرين بشكل أكبر في الدول النامية، بسبب حاجتهم مثل غيرهم للخدمات من المؤسسات المالية، بدأت بعض المنهجيات المالية بالظهور في سبعينات القرن الماضي بما يسمى بالشمول المالي.

1.2 نشأة وتطور الشمول المالي

اول فكرة للشمول المالي تمثلت في صورة التمويل الاصغر، حيث ظهرت عدة مبادرات لمثل هذا النوع من التمويل في منتصف السبعينيات، حينما قام محمد يونس بتقديم قرضه البالغ 27 دولار من جيبه الخاص لمجموعة من النساء اللاتي يعملن في النسيج في بنغلادش (غناوي و لورنس، 2018، صفحة 2)

إضافة الى بنك (Badan Kredit Desas-BKDS) الذي تأسس سنة 1986 م بإندونيسيا هو أقدم مؤسسة تجارية تقدم التمويل الأصغر في العالم، ويوجد في غرب إفريقيا نظام يطلق عليه اسم (Susu) الذي كان منتشرا منذ مئات السنين، وهو يستخدم في غانا منذ أكثر من 300 سنة (Basu Anupam, 2004, p. 09)، ونظام السوسو عبارة عن آلية ادخارية يقوم من خلالها محصلوا السوسو بجمع مبالغ يومية يتم توفيرها بشكل طوعي من قبل زبائنهم، وتتم إعادتها في نهاية الشهر على أن يخصم منها مبلغ يوم واحد كعمولة.

ان ظهور مفهوم الشمول المالي بشكل أساسي كان في عام 2000م نتيجة الاستنتاجات حول الاستبعاد المالي والارتباط المباشر بالفقر، فضلا عن ذلك اصبح التوجه العالمي الحالي نحو الشمول المالي ضمن مبادرات الأمم المتحدة (نعمة و حسن، 2018 ، صفحة 9)، وتعتبر قمة مجموعة ال20 في 2010 التي اوجز فيها مبادئ الشمول المالي الذي يعتبر كدليل للسياسات الرامية الى تعزيز إقرار النموذج المبتكر لإيصال الخدمات المالية بشكل امن وسليم، والمساعدة على توفير الظروف الملائمة للمنافسة العادلة (bharat , 2014, p. 7)

وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية (صباغ و عزري، 2020، صفحة 515)، والتي تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية سياسيا وتنظيميا لتحقيق الشمول المالي من خلال وسائل مبتكرة، واتباع سياسات تعزز المنافسة وتقديم حوافز سوقية لتوفير سبل الحصول على التمويل المستدام. ومن اهم المؤسسات الدولية الداعمة للشمول المالي نجد:

- مؤسسة التمويل الدولية: The International Finance Corporation
- صندوق النقد الدولي: International Monetary Fund
- التحالف من اجل الشمول المالي: AFI Alliance for Financial Inclusion
- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء The Consultative Group to Assist
- الشبكة الدولية لتنقيف المالي International Network for Financial Education

2.2 مفهوم الشمول المالي واهميته

يعرف الشمول المالي حسب مقال نشره البنك الدولي سنة 2019 على انه: هو إمكانية الأفراد والشركات الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، من المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (Financial inclusion, 2019)

أما بنك الجزائر فنظر للشمول المالي على أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده، وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية وعادلة، ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل الغير رسمية التي لا تخضع لأي جهات الرقابة (Inclusion Financière, 2016 ، صفحة 1)

فالشمول المالي يعني إتاحة فرص مناسبة لجميع فئات المجتمع، سواء المؤسسات أو الأفراد، لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن، عن طريق توفير خدمات مالية مختلفة من خلال القنوات الشرعية (المصارف والبنوك)، بأسعار مناسبة للجميع ويكون سهل الحصول عليها، بما يضمن عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة وإشراف لقد انبثق الشمول المالي كنموذج جديد للنمو الاقتصادي وأصبح يحمل في طياته أهمية تكمن في النقاط التالية (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، صفحة 6):

- تعزيز الاستقرار المالي؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تعزيز سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- جذب المنشآت غير الرسمية إلى القطاع الرسمي؛
- تنويع الأصول المصرفية وجذب البنوك لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة؛
- توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها، بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح؛
- بناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل.

3.2 الشمول المالي ومسؤولية البنوك على تعزيزه

تلعب البنوك المركزية دورا رئيسيا في دعم وتنسيق سياسات الشمول المالي، وقد أظهر تحليل للبنك الدولي شمل 56 دولة يفيد تولي البنوك المركزية دور القيادة في استراتيجيات الشمول المالي في 71% من تلك الدول، ومن خلال التجارب الدولية يمكن عرض ما يمكن أن تقوم به البنوك المركزية من أدوار:

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها والموافقة على إتاحة خدمات مالية بسيطة، إضافة إلى إبراز أهمية دور الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع (الشمول المالي، 2019، صفحة 2)؛
- تشجيع إنشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات أو تمكين الشركات القائمة للتحويل إلى مؤسسات خاضعة للتنظيم، والسماح لها بتوسيع نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقي الودائع بالنسبة لتلك المؤسسات التي تفي بمعايير تغطية محددة (Financial inclusion, 2019).

- الموافقة على قنوات توزيع بديلة للخدمات المالية مثل وكلاء الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول أو بدون فروع بنكية
 - تحسين البنية المالية الأساسية من خلال إنشاء مكاتب ائتمانية وتوسيع نطاق انتشارها وتحسين أنظمة المدفوعات.
- وحسب الإطار المرجعي لاستراتيجيات الشمول المالي الذي تم اعداده من قبل البنك الدولي في قمة العشرين برئاسة المكسيك سنة 2012، هناك على ثلاثة ابعاد للشمول المالي يجب على المؤسسات المالية مراعاتها وهي:

- **الوصول:** عبارة عن الفترة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية، والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والتسويق والتكنولوجيا، بحيث يستلزم الوصول تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات عند توفير السلع والخدمات والتي يواجهها العملاء عند استخدامها، إضافة إلى ذلك فإن مؤشرات الوصول تعكس عمق انتشار الخدمات المالية كمستوى نفاذ فروع المصرف والأجهزة في المناطق الريفية (قاسي و بولصنام ، 2021، صفحة 682).
- **الاستعمال أو الاستخدام:** وتعني الاستخدام النوعي للخدمات المالية، أي مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المتقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي (معمرى و اوكيل، 2019، صفحة 37).
- **الجودة:** إن ضمان جودة الخدمات المالية يعتبر تحدياً، حيث يتطلب من المهتمين وذو العلاقة اتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المتقدمة، التي ترتبط بعدة معايير منها تكلفة الخدمات ووعي المستهلك وخدمات حماية المستهلك (فراح و رحمة ، 2021 ، صفحة 652)

3. تحليل وضعية الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة (2011، 2021)

يمثل الشمول المالي حجر الزاوية في التنمية، ومنذ عام 2011 كانت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي المصدر النهائي للبيانات المتعلقة بإمكانية الحصول على الخدمات المالية على مستوى العالم من المدفوعات إلى الادخار والاقتراض، وتنشر هذه بيانات كل ثلاث سنوات 2011، 2014، 2017، 2021، وأصبحت أداة لا غنى عنها لوضع السياسات والباحثين والاقتصاديين، إذ تمثل فرصة لزيادة الوعي العالمي بالتقدم والتثقيف المالي واستخدامها على نحو شامل.

وتحتوي طبعة 2021، التي تستند إلى مسح تمثيلية في 123 بلداً، على مؤشرات محدثة بشأن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها، وترصد إضافة إلى بيانات الطبقات السابقة إدارة المخاطر المالية، أيضاً كيف استخدم البالغون البطاقات والهواتف والإنترنت في إجراء المدفوعات الرقمية وتلقيها.

وفقاً للمؤشر الشمول المالي تتمركز الجزائر ضمن المنطقة العربية متوسطة الشمول المالي، لجهة الشمول المالي الذي يعتبر عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين المعيشة وتمكين المرأة، ولتمويل المشروعات الصغيرة والحد من الفقر وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو ونستعرض أهم المؤشرات التي تدخل في حساب الشمول المالي حسب ما توفر لدينا من إحصائيات كما يلي:

1.3 مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

يعبر مؤشر عدد ونسبة الحسابات المالية المفتوحة عن مدى استجابة النظام المصرفي، وقدرته على تقديم خدمات مالية سواء للأفراد أو المؤسسات من خلال انتشار التثقيف المالي بين أفراد المجتمع.

الجدول 1: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر للبالغين أكثر من 15 سنة

السنوات	2011	2014	2017	2021
نسبة الحسابات	%33.29	%50.48	%42.78	%44.10

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Unveiling the Global Findex database 2021 in five charts, World

Bank Blogs, <https://www.worldbank.org>, consulté le 10-08-2022

The Global Index of Financial Inclusion reveals the steady increase in financial inclusion as gaps persist 2018 World Bank Blogs , <https://www.worldbank.org> , consulté le 10-08-2022

ووفقا لهذا المؤشر نلاحظ ان معدل ملكية الحسابات للأشخاص البالغين أكثر من 15 سنة في المؤسسات المالية الجزائرية في تذبذب، حيث بلغت هذه النسبة 33.29% سنة 2011، وهذا الضعف نتيجة بعد المسافة وضعف الرصيد والجانب الديني الذي له نصيب الأسد إضافة الى انعدام الثقة في المؤسسات البنكية والمالية خصوصا بعد سلسلة من الفضائح، ولكن مع حلول سنة 2014 انتعشت هذه النسبة لتصل الى 50.48% نتيجة لعدة عوامل على رأسها الزامية الحكومة بفتح حسابات بنكية لكل من طلاب الجامعات وعمال القطاع الخاص والعام، بالإضافة الى المقاولين و الفلاحين، لكن سرعان ما تراجعت النسبة الى 42.78% سنة 2017 نتيجة ازمة انخفاض أسعار البترول بداية سنة 2015.

اما بالنسبة لعدد الحسابات المفتوحة للأشخاص البالغين قد بلغ معدل مقبول بحوالي نهاية 2021 الذي قدر بـ 29 مليون حسابا (la **Algérie'Banque d** 2022) لتصل 44.10%، الا انه يبقى دون المعدلات العالمية المسجلة في نفس السنة التي قدرت بـ 76% من سكان العالم و 71% من الناس في البلدان النامية.

الجدول 2: الفجوة بين الجنسين في امتلاك حساب في المؤسسات المالية للأشخاص أكثر من 15 سنة

السنوات	2011	2014	2014	2021
الفجوة بين الجنسين	26%	21%	27%	20%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Unveiling the Global Findex database 2021 in five charts, World

Bank Blogs ,<https://www.worldbank.org> ,consulté le 10-08-2022

The Global Index of Financial Inclusion reveals the steady increase in financial inclusion as gaps persist 2018 World Bank Blogs ,<https://www.worldbank.org> ,consulté le 10-08-2022

كما نلاحظ من الجدول رقم 02 تفاوت في الفجوة بين الجنسين في امتلاك حساب مالي، حيث كانت الفجوة تقدر بـ 26% سنة 2011 لتتخفض الى 21 سنة 2014 نتيجة زيادة حقوق المرأة وارتفاع نسبتها في الوظائف، ولكن سرعان ما ارتفعت الفجوة الى 27% سنة 2017، وهذا راجع لعدم تكافؤ الفرص، والقوانين، واللوائح وهو ما يخلق حاجزا إضافيا على قدرة المرأة على فتح حساب مصرفي بسيط.

مع نهاية سنة 2021 سجلت هذه النسبة انخفاض أي تحسن لتصل 20% وتبقى ضعيفة مقارنة بالدول النامية التي وصلت النسبة فيها الى 6%، حيث توضح البيانات أن 74% من الرجال و 68% من النساء لديهم حساب مصرفي، وعلى الصعيد العالمي كان لدى 78% من الرجال و 74% من النساء حسابات، أي أن الفجوة بين الجنسين تبلغ 4%.

1.3 مؤشر الخدمات المالية الرقمية :

يعزى الجانب الأكبر من التحسن في الشمول المالي على مستوى العالم، إلى تطور الحلول الرقمية والتوسع في الدفع الالكتروني عبر الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت، وتبني الحكومات نظم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي من خلال تحويلات مصرفية، ففي الجزائر أشار التقرير السنوي الأخير لتجمع النقد الآلي أن عدد البطاقات البنكية المتداولة قد ارتفع بنسبة 20% مع نهاية سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، ليصل عددها إلى 11.6 مليون بطاقة.

الجدول 3: عدد المعاملات في نظام الدفع عن طريق الانترنت في الجزائر خلال الفترة 2017-2021

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
اتصالات	87 286	138 495	141 552	4 210 284	6 993 135
تأمين ونقل	8 144	7 310	14 643	16 195	80 536
الفاتورات	12 414	29 722	38 806	85 676	120 841
خدمات إدارية	00	1 455	7 488	281 570	613 366
بيع السلع	00	00	00	235	13 468
العدد الاجمالي	107 844	176 982	202 480	4 593 960	7 821 346

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: تجمع النقد الآلي في الجزائر (GIE) Monétique

<https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement>

.consulté le 10-08-2022

من خلال الجدول رقم 3 نلاحظ تزايد لافت فيما يخص التعامل عن طريق الانترنت سواء في عدد التعاملات او في المبلغ الإجمالي حيث سجلت سنة 2017 مبلغ 267 993 423,40 دج، ليرتفع الى 11 176 475 535,68 دج سنة 2021 (تجمع النقد الآلي في الجزائر (GIE) Monétique)

اما نسبة النمو للدفع عبر الانترنت سنة 2021 والذي بلغ 70,25 % مقارنة مع 2020 في مجال عدد الصفقات و 106,07 % في مجال قيمة الصفقات، اما على مستوى المؤشرات العالمية فقد ارتفعت نسبة البالغين في الاقتصادات النامية الذين يقومون بإجراء أو استلام المدفوعات الرقمية من 35% في عام 2014 إلى 57% في عام 2021. ويرجع سبب زيادة المعاملات الرقمية في الجزائر لتغير سلوك حاملي البطاقات الذين أصبحوا يفضلون السحب من الموزعات الآلية للأوراق النقدية على اللجوء إلى شبابيك مراكز البريد أو البنوك، لاسيما منذ إطلاق الخدمة سنة 2016 وظهور جائحة كوفيد-19 مطلع سنة 2019.

3.3 مؤشر الادخار والاقرض

يجتاز الادخار أهمية كبرى باعتباره المحفز الأول للنمو الاقتصادي وبالنظر لمساهمة في تمويل الاقتصاد، لهذا اعتبر ضمن مؤشرات الشمول المالي، حيث توضح بيانات كيف وماهي دواعي الادخار عند افراد المجتمع ومدى جاهزيتهم لتغطية نقاقات غير متوقعة.

الجدول 4: الادخار في المؤسسات المالية في الجزائر كنسبة من البالغين أكثر من 15 سنة

السنوات	2011	2014	2017	2021
نسبة الادخار	4.8	14.8	11.4	10.7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Unveiling the Global Findex database 2021 in five charts, World

Bank Blogs ,<https://www.worldbank.org> ,consulté le 10-08-2022

The Global Index of Financial Inclusion reveals the steady increase in financial inclusion as gaps persist 2018 World Bank Blogs,<https://www.worldbank.org> ,consulté le 10-08-2022

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا من عام 2011 الى عام 2014، وهذا الارتفاع هو ناتج عن تكريس مبدأ الاستقطاب المنتهجة من طرف المؤسسات المالية في محاولة لجذب أكبر عدد من الزبائن من خلال تحسين وتنويع خدماتها المالية، الا ان هذه النسبة تراجعت الى 11% سنة 2017، وهذا راجع الى توجيه الافراد بجزء إضافي من دخولهم الى الانفاق بسبب تردي القدرة الشرائية نتيجة انخفاض أسعار البترول، لتتخفف الى ما دون 10% سنة 2022 نتيجة تداعيات أزمة كورونا يلجأ الافراد للإقراض من المؤسسات المالية بهدف الاستثمار او شراء سواء للعقارات وأحيانا تكون موجهة للاستهلاك او تغطية مصاريف الدراسة والصحة، مؤشر الإقراض يقيس نسبة الافراد البالغين الأكثر من 15 سنة الذين أقرضوا أموالا من المؤسسات المالية حسب الجدول التالي:

الجدول 5: نسبة الافراد البالغين الأكثر من 15 سنة الذين أقرضوا أموالا من المؤسسات المالية خلال الفترة 2011-2017

السنوات	2011	2014	2017
نسبة الإقراض	1.5%	2.2%	5%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

The Global Index of Financial Inclusion reveals the steady increase in financial inclusion as gaps persist 2018 World Bank Blogs ,<https://www.worldbank.org>, consulté le 10-08-2022

نلاحظ تذبذب وانخفاض هذه النسبة في الجزائر فكانت 1.5% سنة 2011 لتصل الى 5% سنة 2017، وهذا راجع لعدة أسباب منها أسباب هيكلية بالنظام المصرفي الذي يشهد هيمنة القطاع العمومي وإلغاء القروض الاستهلاكية، إضافة الى ارتفاع أسعار الفائدة التي وصلت الى 20%، وما زاد الطين بلة هي ارتفاع نسبة القروض المتعثرة. وكردة فعل السلطات المالية قام البنك المركزي الجزائري في مطلع 2021، قصد تحريك مياه الاقتصاد الجامدة، وفك الانسداد الحاصل بين المؤسسات المالية والشركات ورجال الأعمال، المتعلق بعزوف في الاتجاهين عن منح وطلب القروض البنكية، ووجه تعليمة مستعجلة للبنوك الناشطة في الجزائر، دعتهم فيها لتبليين إجراءات وشروط منح القروض، مع تقليص مدة دراسة القروض، وتخفيض نسب الفائدة من 20% كأعلى نسبة إلى 10%، أي بتخفيض 50% مهما كان حجم القرض

4. خاتمة:

خلصت الدراسة لجملة من النتائج نوزها فيما يلي:

- ان اول فكرة للشمول المالي تمثلت في صورة التمويل الأصغر، والذي يكون موجه لشريحة محدودية ومتوسطي الدخل وكذلك المرأة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لهم
- حسب الإطار المرجعي لاستراتيجيات الشمول المالي الذي تم اعداده من قبل البنك الدولي في قمة العشرين برئاسة المكسيك سنة 2012، هناك على ثلاثة ابعاد للشمول مالي يجب على المؤسسات المالية مراعاتها
- تلعب البنوك المركزية دوراً رئيسياً في دعم وتنسيق سياسات الشمول المالي، وقد أظهر تحليل للبنك الدولي شمل 56 دولة يفيد تولى البنوك المركزية دور القيادة في استراتيجيات الشمول المالي في 71% من تلك الدول
- تحتوي طبعة 2021 لمؤشرات الشمول المالي التي تستند إلى مسح تمثيلية في 123 بلداً، على مؤشرات محدثة بشأن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها، وترصد إضافة الى بيانات الطبقات السابقة إدارة المخاطر المالية.

- عدد الحسابات المفتوحة للأشخاص البالغين قد بلغ معدل مقبول بحوالي نهاية 2021، حيث قدر 29 مليون حسابا سنة 2021 لتصل 44.10 %، الا انه يبقى دون المعدلات العالمية المسجلة في نفس السنة التي 76 % من سكان العالم و 71 % من الناس في البلدان النامية
- هناك تزايد لافت فيما يخص التعامل عن طريق الانترنت سواء في عدد التعاملات او في المبلغ الإجمالي حيث سجلت سنة 2017 مبلغ 267 993 423,40 دج، ليرتفع الى 11 176 475 535,68 دج سنة 2021
- هناك تذبذب وانخفاض نسب الشمول المالي في الجزائر وهذا راجع لعدة أسباب منها هيكلة النظام المصرفي الذي يشهد هيمنة القطاع العمومي وإلغاء القروض الاستهلاكية، إضافة الى ارتفاع أسعار الفائدة التي وصلت الى 20 %، وما زاد الطين بلة هي ارتفاع نسبة القروض المتعثرة.

التوصيات

- تصب مجمل التوصيات على ضرورة توفير قاعدة للتنمية وتعزيز مؤشرات الشمول المالي الجزائر من خلال النقاط التالية:
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني.
- تنظيم ملتقيات ايام دراسة وندوات بهدف نشر التثقيف والوعي المالي لكونهم أحد أساسيات نجاح السياسات المالية بصفة عامة والشمول المالي بصفة خاصة.
- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.
- ترقية البيع عبر طريق الانترنت من خلال تخفيف إجراءات الولوج لمنصة الدفع الالكتروني وفتح النشاط للمطورين والشركات الناشئة ودمج الأسواق الالكترونية.
- توفر اليات تضمن إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لإشراف البنوك المركزية، للاستفادة منها وادخالها ضمن النشاط الرسمي
- تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع، وابتكار منتجات مالية جديدة.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل الأصغر الذي يعد بذرة الشمول المالي، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية على غرار وكلاء المصارف
- توفير الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال اطلاقه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية.
- توسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، التعامل مع النظام المصرفي

5. قائمة المراجع:

- 1- احمد عدنان، غناوي و لورنس، يحيى صالح، (2018)، تحليل فعالية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع الإشارة الى التجربة النيجيرية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام 2018، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة بغداد.

2- Basu ,Anupam, blavy, rodolphe,(2004), Yulek Murat A Microfinance in Africa, Experience and lessons form Selected African countries, IMF Working paper.

- 3- نغم حسن، نعمة واحمد نوري، حسن، (2018)، الشمول المالي : متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، بدون دار نشر، العراق.
- 4- bharat , sewa ,(2014) Report on Deepening Financial Inclusion, United Nations Development Program Consultancy.
- 5- رفيقة، صباغ وصليحة، عزري، (2020)، الشمول المالي في الدول العربية واقع وافاق، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 10 ، العدد 02.
- 6- Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity,(2019), World Bank
- 7- Inclusion Financière,(2016), Brochure, Banque d'Algérie.
- 8- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، اتحاد المصارف العربية، اليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، تقرير رقم 422، مصر
- 9- الشمول المالي، (2019)، النشرة التعريفية، البنك المركزي المصري.
- 10- قاسي، يسمينة وبولصنام، محمد، (2021)، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدولية العربية، مجلة المعيار، المجلد 12 العدد 02.
- 11- نرجس، معمري و اوكيل، حميدة، (2019)، الشمول المالي في الجزائر، الشمول المالي في الجزائر - واقع وتحديات، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد 01.
- 12- أسامة، فراح ورحمة، عبد العزيز، (2021)، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طينة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد 04، العدد 02 عدد خاص.
- 13- la Banque d'Algérie,(2022), rapport 2021, évolution économique et monétaire en Algérie
- 14- تجمع النقد الآلي في الجزائر (GIE) Monétique
<https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement>